مقدمـــة

لقد حظى مفهوم الحركة الإسلامية بإهتمام واسع على الصعيد العلمى والسياسى، حيث يعتبر من المفهومات التى لاقت ذيوعا وانتشارا فى الآونة الأخيرة. حيث عمد البعض إلى استخدامه لوصف النشاط الإسلامى الملحوظ والفعال فى المجتمع المصرى. ولقد تعددت المداخل النظرية والمنهجية التى تعاملت مع الظاهرة الإسلامية، وتعددت محاور التحليل التى ركزت عليها هذه المداخل.

ومن ثم فإن دراسة اتجاهات القوى الاجتماعية المختلفة فى المجتمع المصرى نحو الحركة الإسلامية، ودراسة المحددات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لهذه الاتجاهات وعوامل تشكلها، وأثر ذلك على تصور ملامح مستقبل الحركة الإسلامية فى المجتمع المصرى، يُعد الهدف الأساسى الذى تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيقه والكشف عنه.

فإذا كانت أى حركة اجتماعية وسياسية لن يكون لها مستقبل فى المجتمع، ما لم تنجح فى بناء قواعدها الاجتماعية، من خلال استقطاب العديد من القوى الاجتماعية والطبقية المؤيدة لها، والمتبنية لأيديولوجيتها ومشروعها الاجتماعى، فإن الحركة الإسلامية فى المجتمع المصرى تسعى منذ بداية الثمانينيات، إلى بناء هذه القواعد عن طريق العديد من الاستراتيجيات الفاعلة فى هذا الإطار، مثل استراتيجية العمل والأداء الاجتماعى، واستراتيجية الأداء الاقتصادى، واستراتيجية الأداء السياسى والتحالفات. كل ذلك بهدف الوصول إلى مرحلة "الهيمنة" التى تمنح الحركة نوعا من الشرعية الاجتماعية، تؤسس وتقود إلى الشرعية السياسية و"السيطرة"، أى مرحلة تكوين وبناء النظام السياسى للحركة. وفى مقابل محاولات الحركة الإسلامية تحقيق هذا الهدف، تحاول الدولة ونظامها السياسى من ناحية أخرى مواجهة ذلك، عن طريق العديد من الآليات التى تحاول من خلالها إحباط محاولات الحركة الإسلامية فى بناء هذه القواعد. من هذه الآليات، الاستخدام الفعال للقناة التشريعية فى سن مجموعة من القوانين التى يمكن أن تساهم فى تحجيم إنتشار الحركة الإسلامية فى قطاعات عديدة ومهمة فى المجتمع، مما يساهم فى إعاقتها عن بناء قواعدها فى هذه القطاعات. كذلك الاستخدام الفعال للمؤسسة الإعلامية عن طريق المواجهة المباشرة مع أيديولوجيا الحركة الإسلامية

وفكرها، والمواجهة غير المباشرة من خلال نقد الممارسات والسلوكيات التى تلجأ إليها بعض فصائل الحركة الإسلامية، واستخدامها لتشويه صورة الحركة وضرب قواعدها الاجتماعية. هذا بالإضافة إلى الاستخدام الفعال أيضا للمؤسسة الدينية، التى تستخدم لإدانة فكر الحركة الإسلامية، والدفاع فى نفس الوقت عن شرعية النظام السياسى. كما لجأت الدولة فى إطار صراعها مع الحركة الإسلامية إلى بسط هيمنتها وسيطرتها على روابط ومؤسسات المجتمع المدنى، الذى يعتبر ساحة للصراع والتنافس فى الهيمنة بين الدولة والحركة الإسلامية.

وتنطلق الدراسة الراهنة فى إطارها النظرى من التصورات المحدثة للمادية التاريخية وخاصة لدى "**أنطونيوجرامشى**"، الذى أولى اهتماما واضحا لعناصر البنية الفوقية، ودورها الفاعل فى تشكيل اتجاهات ومواقف القوى الاجتماعية نحو العديد من القضايا الاجتماعية والسياسية. كما اهتم أيضا بدراسة علاقات القوى فى المجتمعات الرأسمالية، حيث سعى إلى ربط تصوراته حول أوضاع القوى الاجتماعية والطبقية، بتصوراته العميقة حول قضيتى "الهيمنة والهيمنة المضادة" ومقولة الكتلة التاريخية، التى تحمل فى ثناياها مضمون "التكوين الاجتماعى الاقتصادى فى التصور الماركسى".

فالدراسة الراهنة تنطلق من المدخل البنائى التاريخى، الذى يُعد مدخلا ملائما لدراسة ظاهرة صعود الحركة الإسلامية فى الآونة الأخيرة، وتنامى فعالياتها على المستويات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. حيث يتيح هذا المدخل إمكانية التحليل الدقيق للسياق الاجتماعى المادى، وللخبرات التاريخية التى نشأت فى كنفها الحركة الإسلامية. كما يتيح هذا المدخل رؤية التنوع والتباين بين الحركة الإسلامية، وما انطوت عليه من تيارات وجماعات وتنظيمات إسلامية، من خلال تحليل التفاعلات القائمة بين المكونات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لعمليات التغير الاجتماعى. بحيث يتم النظر إلى الحركة الإسلامية فى ضوء علاقاتها بالتحولات البنائية التى تحدث فى المجتمع. وبصفة خاصة التغيرات فى أوضاع الطبقات والقوى الاجتماعية، وبناء القوة أو السلطة داخل المجتمع، وقضايا المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية. كما يتيح المدخل البنائى التاريخى إمكانية النظر إلى الصياغات التى تم من خلالها توظيف الإسلام واستخدمه سياسيا ، باعتبار تلك الصياغات تعبيرا عن علاقات اجتماعية هى فى الأساس علاقات صراعية. ومن ثم فإن ثمة تبريرات للتأويلات والاستخدامات والصياغات

المتعددة والمتباينة فى نفس الوقت للإسلام، والتى تعتبر تعبيراً عن تعدد القوى الاجتماعية أطراف الصراع، واختلاف مواقعها وأوضاعها الطبقية، ومن ثم تعدد وتباين فهمها وأطرها التفسيرية للإسلام. ففهم الإسلام باعتباره ديناً ونظاماً اجتماعياً يختلف بلا شك من قوى إجتماعية إلى أخرى باختلاف وضعهم الاجتماعى، وموقفهم من علاقات الإنتاج. ويأتى اختلاف صور الفهم هذه فى مجمله مجسدا تمايز فهم الدين وتباينه عند الطبقات المسيطرة، فى ممارساتها الدنيوية من حيث هى ممارسات لصراع طبقى، عن فهم الطبقات الخاضعة والمسيطر عليها، والتى يُستَغل الدين استغلالا واعيا لتكريس خضوعها وتأطيره دينيا.

وتنطلق الدراسة الراهنة فى إطارها المنهجى من المنهج الجدلى الذى يتيح إمكانية واسعة فى التحليل والكشف عن العديد من أبعاد الظاهرة، المشترك والمتكرر منها، والخاص والعام، والجوهرى والثانوى، والسبب والنتيجة، والمحتوى والشكل. ولا شك أن هذه الإمكانية التى يوفرها المنهج الجدلى تعطى عمقا فى التحليل، واستشرافا لاتجاهات الظاهرة فى المستقبل.

ولقد أجريت الدراسة الميدانية على عينة من القوى الاجتماعية فى قرية مصرية قوامها (٢٠٠ مفردة) من الذكور طبقت عليهم أداة المقابلة المقننة كأداة لجمع البيانات، "وعشرون مفردة من النساء من نفس قرية الدراسة" طُبق عليهم دليل دراسة الحالة. كما طبق الباحث دليل المقابلة البؤرية أو نصف المقننة على عينة من المثقفين المصريين من الاتجاهات الثلاثة "الإسلاميين - والليبراليين - واليساريين" قوامها (١٥ مفردة). بهدف الكشف عن اتجاهاتهم بصدد الحركة الإسلامية، ومقارنة هذه الاتجاهات باتجاهات القوى الاجتماعية فى القرية، بهدف الوصول إلى فهم أعمق لعوامل تشكل وعى القوى الاجتماعية، ومن ثم اتجاهاتها نحو الحركة الإسلامية.

ولقد وقع اختيار الباحث على الإطار الريفى كمجال للدراسة الميدانية وذلك لسببين :

الأول : تعتبر الطبيعة المحافظة والتقليدية للريف المصرى، بما يعتمل داخلها من قيم تقليدية ومحافظة، ومن هيمنة وسطوة للتدين الشعبى، الذى هو ممارسة دينية يومية للشعب، تتمثل من الناحية العملية من ممارسة الطقوس الدينية، ومن الناحية المعنوية فى المفاهيم والقيم الدينية السائدة والمتداخلة فى أشكال المعاملات والأنشطة

والأعراف الاجتماعية والسلوك الأخلاقى. تعتبر هذه الطبيعة إشكالية فى التحليل النظرى، حيث يفترض البعض أن هذه الطبيعة تعتبر سندا للحركة الإسلامية على اعتبار أنها تهيئ العقول لهيمنة وسطوة الفكر الأصولى للجماعات وللحركة الإسلامية، والذى يستمد جذوره من الفكر التقليدى والمحافظ والشعبى السائد وخاصة فى الأوساط الريفية. بينما يرى البعض الآخر، أن هذه الطبيعة، بما تتصف به من تمسك شديد بما تعتقد فيه من قيم وأفكار دينية وأخلاقية واجتماعية تمثل عائقا أمام إنتشار الحركة الإسلامية، التى تهاجم فى كثير من مقولاتها العديد من أشكال التدين الشعبى والنزعة الصوفية التى تجد لها العديد من النصراء فى الريف. ويرى البعض أيضا أنه إذا كان التدين الشعبى يشكل الأساس الذى ترتكز عليه السلطة السياسية فى ترسيخ مصداقيتها ومشروعيتها، ولهذا تحرص دائما على احتوائه، وإعادة انتاجه، وتكريس طابعه المحافظ، وإزالة أى تناقض بين أيديولوجيتها المعلنة، والمفاهيم والقيم الدينية الشعبية السائدة، التى تعمل على تطويعها لخدمة أيديولوجيتها الخاصة، فإن الحركة الإسلامية السياسية تجد فى البنية الدينية الشعبية سندا كذلك لتعميق أيديولوجيتها وتنمية جماهيريتها فى معركتها من أجل إقامة سلطتها الإسلامية. هكذا يصبح التدين الشعبى ساحة للصراع السياسى والتناقضات الاجتماعية من منطلق دينى خالص.

وإزاء هذا التنوع والتعدد فى التصورات سعت الدراسة الراهنة إلى الكشف عن اتجاهات القوى الاجتماعية فى الريف نحو الحركة الإسلامية، ومقولاتها الأيديولوجية، والكشف عن العوامل التى أدت إلى تشكل هذه الاتجاهات وهل تلعب الطبيعة المحافظة والتقليدية للريف وهيمنة التدين الشعبى والطرق الصوفية به، دورا فى تحديد اتجاهات القوى الاجتماعية فى الريف نحو الحركة الإسلامية، ودلالة ذلك بالنسبة لملامح مستقبل الحركة الإسلامية فى المجتمع المصرى.

الثانى : يمثل الريف من الناحية السياسية كساحة للصراع بين الدولة والحركة الإسلامية إطارا للتصورات التى تسعى نحو تفسير علاقة كل من الدولة والحركة الإسلامية بالريف. فثمة تصور يرى أنه فى ظل ضعف عمليات التعبئة السياسية فى الريف من قبل الدولة والأحزاب السياسية، فإن القوى الاجتماعية فى الريف تكون أكثر قابلية للاستقطاب السياسى والاجتماعى نحو القوى السياسية الأخرى

الفاعلة، وخاصة الحركة الإسلامية، بما تشكل من قيم وتوجهات ذات جاذبية، تستهوى العديد من الشرائح الطبقية فى الريف. بينما يرى تصور آخر أن الثقافة السياسية فى الريف بما تتصف به من المحافظة الشديدة، وبما تكرس فى الوعى الاجتماعى للقوى الطبقية من قيم تدعو إلى الإمتثال والخضوع، وإطاعة أولى الأمر . هذا النمط من الثقافة السياسية يشكل عائقا أمام إنتشار العديد من القوى السياسية المعارضة لسلطة الدولة وخاصة الحركة الإسلامية.

ومن ثم فإن الدراسة الراهنة تسعى نحو تلمس أبعاد هذين التصورين فى الواقع الاجتماعى فى قرية الدراسة بهدف فهم أبعاد الوجود الاجتماعى والسياسى للحركة الإسلامية فى الريف المصرى.

ولقد إنقسمت الدراسة الراهنة إلى خمسة فصول وخاتمة على النحو التالى :

- **الفصل الأول : المحددات النظرية والمنهجية للدراسة :** وعرض فيه الباحث للقضايا التالية : الطبقات والحركات الاجتماعية فى ضوء التراث السوسيولوجى – الإسهامات النظرية السابقة فى دراسة القوى الاجتماعية والحركات الإسلامية – الإطار النظرى للدراسة وقضاياها الأساسية – التعريف بالمفاهيم المستخدمة فى الدراسة– أهداف الدراسة وتساؤلاتها الأساسية – وحدة الدراسة – عينة الدراسة وخصائصها الأساسية – الإطار الجغرافى للدراسة – الإطار الزمنى للدراسة – أدوات جمع البيانات – توصيف أدوات الدراسة – أساليب التحليل المتبعة –مستوى التعميم فى الدراسة.
- **الفصل الثانى : ملامح القوى الاجتماعية فى المجتمع المصرى :** وحاول فيه الباحث تحقيق الهدف الأول للدراسة والمتمثل فى محاولة رصد وتحليل ملامح الوعى الاجتماعى والدينى لأهم القوى الاجتماعية الفاعلة فى المجتمع المصرى، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لهذه القوى.

ولقد أجابت الدراسة من خلال هذا الفصل على التساؤل الرئيسى التالى وتساؤلاته الفرعية:

١- ما أهم ملامح الوعى الاجتماعى والدينى للقوى الاجتماعية فى المجتمع المصرى، وما علاقته بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لهذه القوى ؟

أ - ما العلاقة بين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لقوى الفلاحين بوعيهم الاجتماعى والدينى؟

ب- ما العلاقة بين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للعمال ووعيهم الاجتماعى والدينى؟

جـ- ما العلاقة بين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمثقفين ووعيهم الاجتماعى والدينى؟

د - ما العلاقة بين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للطلبة ووعيهم الاجتماعى والدينى؟

ولقد تمت الإجابة على هذه التساؤلات من خلال النقاط التالية التى يتكون منها الفصل وهى :

أولا : القوى العاملة.

ثانيا : القوى الطلابية.

ثالثا : المثقفون.

رابعا : ملامح الوعى السياسى والدينى لعينة الدراسة.

- **الفصل الثالث : الحركة الإسلامية فى المجتمع المصرى، خصائصها ..عوامل إنتاجها:** وحاول فيه الباحث تحقيق الهدف الثانى والمتمثل فى محاولة الكشف عن طبيعة الحركة الإسلامية وعوامل صعودها فى المجتمع المصرى، وأهم اتجاهاتها وقواها الأساسية، والملامح الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأيديولوجيتها، وعوامل تشكيل وعى القوى الاجتماعية بها.

ولقد أجابت الدراسة من خلال هذا الفصل على التساؤل الرئيسى التالى وتساؤلاته الفرعية وهو :

٢- ما طبيعة الحركة الإسلامية فى المجتمع المصرى؟ وما اتجاهات القوى الاجتماعية فى المجتمع المصرى تجاهها ؟

أ - ما أهم العوامل المفسرة لصعود الحركة الإسلامية فى المجتمع المصرى؟

ب- ما أهم الاتجاهات الأساسية الفاعلة فى الحركة الإسلامية فى المجتمع المصرى؟

جـ- ما أهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأيديولوجيا الحركة الإسلامية فى المجتمع المصرى؟

د - ما أهم مصادر وأساليب تشكيل وعى القوى الاجتماعية بالحركة الإسلامية فى المجتمع المصرى ؟

ولقد تمت الإجابة على هذه التساؤلات من خلال هذه النقاط التى يتكون منها الفصل وهى :

أولا : العوامل المفسرة لصعود الحركة الإسلامية فى المجتمع المصرى، وتضمنت تحليلا نظريا عن هذه العوامل بالإضافة إلى رؤية عينة الدراسة لها.

ثانيا : الاتجاهات الأساسية الفاعلة فى الحركة الإسلامية فى المجتمع المصرى، وتضمنت تحليلا نظريا لأهم هذه الاتجاهات، بالإضافة إلى رؤية عينة الدراسة لها.

ثالثا: خصائص أيديولوجيا الحركة الإسلامية فى المجتمع المصرى.

رابعا : مصادر وأساليب تشكيل وعى القوى الاجتماعية الحركة الإسلامية فى المجتمع المصرى.

- **الفصل الرابع : الدولة والمجتمع المدنى فى مصر** : وحاول فيه الباحث تحقيق الهدف الثالث والمتمثل فى محاولة الكشف عن طبيعة العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى فى مصر، بهدف تتبع وتحليل تطور هذه العلاقة، وانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة، على نمو القوى الاجتماعية وبلورة مواقفها واتجاهاتها نحو الدولة والقوى السياسية الأخرى.

ولقد أجابت الدراسة من خلال هذا الفصل على التساؤل الرئيسى التالى وتساؤلاته الفرعية وهو :

٣- ما طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى فى مصر؟

أ - ما طبيعة الدولة فى المجتمع المصرى؟

ب- ما علاقة الدولة بالجمعيات الأهلية فى المجتمع المصرى؟

جـ- ما علاقة الدولة بالنقابات المهنية فى المجتمع المصرى؟

د - ما علاقة الدولة بالأحزاب السياسية فى المجتمع المصرى؟

ولقد تمت الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال النقاط التى يتكون منها الفصل وهى :

أولا : طبيعة الدولة فى المجتمع المصرى.

ثانيا : علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع المدنى.

• **الفصل الخامس : الحركة الإسلامية والمجتمع المدنى فى مصر :** وحاول فيه الباحث تحقيق الهدف الرابع والمتمثل فى محاولة رصد وتحليل طبيعة علاقة الحركة الإسلامية بمؤسسات المجتمع المدنى فى مصر، وكشف العوامل والمحددات البنائية والأيديولوجية لهذه العلاقة.

ولقد أجابت الدراسة من خلال هذا الفصل على التساؤل الرئيسى التالى وتساؤلاته الفرعية وهو :

أ – ما أهم أبعاد آلية الأداء والعمل الاجتماعى التى تقوم بها الحركة الإسلامية فى المجتمع المصرى؟

ب– ما مدى علاقة الحركة الإسلامية بالجمعيات الأهلية الدينية فى مصر؟ وما الدور الذى تلعبه هذه الجمعيات لتحقيق الأهداف المفترضة للحركة الإسلامية؟

جـ– ما الدور الذى تلعبه المساجد الأهلية فى تحقيق أهداف الحركة الإسلامية؟

د – ما الدور الذى تلعبه دور النشر الإسلامية فى تحقيق أهداف الحركة الإسلامية فى المجتمع المصرى؟

هـ– ما الدور الذى تلعبه المؤسسات الاقتصادية الإسلامية "شركات توظيف الأموال – والبنوك الإسلامية" فى تحقيق أهداف الحركة الإسلامية؟

و– ما موقف الحركة الإسلامية فى المجتمع المصرى من قضية الديمقراطية والتعددية السياسية؟ وما تفسير صعود الحركة الإسلامية فى النقابات المهنية فى المجتمع المصرى؟

ولقد تمت الإجابة على هذه التساؤلات من خلال النقاط التى يتكون منها الفصل وهى :

أولا : الأداء الاجتماعى والثقافى للحركة الإسلامية فى المجتمع المصرى. وتضمنت تحليلا نظريا لأهم ملامح هذا الأداء، بالإضافة إلى رؤية عينة الدراسة له.

ثانيا : الأداء الاقتصادى للحركة الإسلامية فى المجتمع المصرى. وتضمنت تحليلا نظريا لأهم ملامح هذا الأداء، بالإضافة إلى رؤية عينة الدراسة له.

ثالثا : الأداء السياسى للحركة الإسلامية فى المجتمع المصرى. وتضمنت تحليلا نظريا لأهم ملامح هذا الأداء. بالإضافة إلى رؤية عينة الدراسة له.

ثم يختتم الباحث دراسته بمناقشة لحاضر الحركة الإسلامية ومستقبلها فى ضوء نتائج الدراسة، تناول من خلالها تساؤلات الدراسة فى ضوء نتائجها بالإضافة إلى محاولة لاستشراف أبعاد مستقبل الحركة الإسلامية فى المجتمع المصرى، بالاستناد إلى استجابات العينة وآراء المثقفين. ورؤية الباحث لملامح هذا المستقبل والسيناريوهات المحتملة التى سوف تحدد الآفاق المستقبلية للحركة الإسلامية فى المجتمع المصرى فى ظل الظروف الموضوعية "عالمياً، وإقليمياً، ومصرياً".